الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

22 **ذو الحجة** 1436 –6 **أكتوبر** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7
الانتخابات البلدية	20
حقوق الإنسان فى العالم	25

مسؤول أوروبي يزور حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=237717&CategoryID=5

الطائف: الوطن

زار رئيس مندوبية الاتحاد الأوربي لدى المملكة السفير آدم كولاخ، ترافقه مسؤولة الشؤون السياسية وحقوق الإنسان بالمندوبية لوسيا مانريكي، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في الطائف أمس.

وتم نقاش المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان وبعض القضايا الفردية الخاصة، وقضية اللاجئين السوريين والاعتداءات الإسرائيلية في مدينة القدس، وأوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، أن آليات العمل الحقوقي والقضائي في المملكة تمكن المتهمين من إبداء دفوعاتهم، وأن آليات طلب العفو في القضايا التي حكم فيها بحق عام لها إجراءاتها النظامية. كما بين قيام المملكة باستضافة ملايين اللاجئين السوريين، وتصحيح أوضاع مئات الآلاف من الوافدين اليمنيين، وتطرق الحديث إلى تعامل الدول الأوروبية مع اللاجئين السوريين وما ترتب على ذلك من إشكالات سياسية وحقوقية، كما تناول الحديث الجوانب الحقوقية لتصرفات الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بهدم منازل بعض الأسر والاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى.

رئيس المندوبية الأوروبية يزور " حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151006/Con20151006800414.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

قام السفير آدم كولاخ رئيس مندوبية الاتحاد الأوروبي لدى المملكة ترافقه السيدة لوسيا مانريكي مسؤولة الشؤون السياسية وحقوق الإنسان بالمندوبية، بزيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس الاثنين.

ورحب رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني بالضيف الزائر، موضحا أن آليات العمل الحقوقي والقضائي في المملكة تمكن المتهمين من إبداء دفوعاتهم وأن آليات طلب العفو في القضايا التي حكم فيها بحق عام لها إجراءاتها النظامية، كما بين قيام المملكة باستضافة ملايين اللاجئين السوريين وتصحيح أوضاع مئات الآلاف من الوافدين اليمنيين، وتطرق الحديث إلى تعامل الدول الأوروبية مع اللاجئين السوريين وما ترتب على ذلك من إشكاليات سياسية وحقوقية.

كما تناول الحديث الجوانب الحقوقية لتصرفات الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بهدم منازل بعض الأسر والاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى.

حضر اللقاء من طرف الجمعية الأمين العام للجمعية خالد بن عبدالرحمن الفاخري وسكرتير رئيس الجمعية أحمد بن محمد المحمود ومسؤول التدريب بالجمعية الدكتور فيصل السميري.

رئيس مندوبية الاتحاد الأوروبي بالمملكة يزور جمعية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://sabq.org/UAIgde

سبق – الرياض:
زار رئيس مندوبية الاتحاد الأوروبي لدى المملكة السفير آدم كولاخ يرافقه مسؤولة الشؤون السياسية وحقوق الإنسان بالمندوبية السيدة لوسيا مانريكي مؤخراً الوطنية لحقوق الإنسان، حيث رحب رئيس الجمعية بالزائر وتم طرح العديد من الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان ومنها بعض القضايا الفردية الخاصة، وقضية اللاجئين السوريين والاعتداءات الإسرائيلية في مدينة القدس.
وأوضح رئيس الجمعية أن آليات العمل الحقوقي والقضائي في المملكة تمكن المتهمين من إبداء دفوعاتهم وأن آليات طلب العفو في القضايا التي حكم فيها بحق عام لها إجراءاتها النظامية، كما بين قيام المملكة باستضافة ملايين اللاجئين السوريين وتصحيح أوضاع مئات الآلاف من الوافدين اليمنيين، وتطرق الحديث إلى تعامل الدول الأوروبية مع اللاجئين السوريين وما ترتب على ذلك من إشكاليات سياسية وحقوقية، وتناول الحديث الجوانب الحقوقية لتصرفات الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بهدم منازل بعض الأسر والاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى.
حضر اللقاء من طرف الجمعية الأمين العام للجمعية خالد بن عبدالرحمن الفاخري وسكرتير رئيس الجمعية أحمد بن محمد المحمود ومسؤول التدريب بالجمعية الدكتور فيصل السميري.

الاتحاد الأوروبي يشيد بآليات العمل الحقوقي والقضائي بالمملكة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 15 سبتمبر 2015م
http://www.al-madina.com/node/634311

سلوى حمدي - الرياض
قام السفير آدم كولاخ رئيس مندوبية الإتحاد الأوروبي لدى المملكة ترافقه السيدة لوسيا مانريكي مسؤولة الشؤون السياسية وحقوق الإنسان بالمندوبية بزيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان امس ، حيث رحب رئيس الجمعية بالزائر وتم طرح العديد من الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان ومنها بعض القضايا الفردية الخاصة ، وقضية اللاجئين السوريين والاعتداءات الإسرائيلية في مدينة القدس.
و أوضح رئيس الجمعية أن آليات العمل الحقوقي والقضائي في المملكة تمكن المتهمين من إبداء دفوعاتهم وأن آليات طلب العفو في القضايا التي حكم فيها بحق عام لها إجراءاتها النظامية.
كما بيّن قيام المملكة باستضافة ملايين اللاجئين السوريين وتصحيح أوضاع مئات الآلاف من الوافدين اليمنيين ، وتطرق الحديث إلى تعامل الدول الأوربية مع اللاجئين السوريين وما ترتب على ذلك من إشكاليات سياسية وحقوقية .

العيبان : المملكة أولت اهتماما كبيرا بقضايا حقوق الإنسان محليا ودوليا

المصدر: جريدة البلاد 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.albiladdaily.com

الرياض – واس

أكد معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان, إن أهم ما يعزز ركائز هذه الدولة السير وفق منهج مستمد من الشريعة الإسلامية قائم على مبادئ العدل والمساواة وتعزيزها بين جميع أفراد المجتمع، وكفالة جميع الحقوق والحريات المشروعة، وانطلاقا من هذا المنهج أولت المملكة اهتماماً كبيراً بقضايا حقوق الإنسان، وأرست دعائم حماية هذه الحقوق على الصعيدين المحلي والدولي.''

ونوه بما يتمتع به المواطن والمقيم في المملكة من رعاية واهتمام في هذا العهد الميمون بقيادة وتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وحكومته الرشيدة، حيث تشهد المملكة العديد من الإصلاحات والإنجازات التي تسير بوتيرة متسارعة وخطى راسخة، حيث أولى – رعاه الله – جل عنايته واهتمامه لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، بهدف رفع مستوى المعيشة، وضمان الرفاهية والاستقرار، وتوفير فرص العمل لأبناء وبنات هذا الوطن المعطاء.

وثمن معالي الدكتور بندر العيبان, حرص خادم الحرمين الشريفين – أيده الله – على استمرار التحديث والتطوير، حيث دشن عهده بقرارات تاريخية إستراتيجية تعكس رؤيته كرجل دولة ملهم وقائد عظيم يعني بتحقيق الإنجازات ويؤمن بالكفاءات الوطنية الشابة والمتخصصة التي تسهم في بناء الدولة في شتى المجالات، الأمر الذي يعزز ما تشهده المملكة في عهده الميمون من نقلة حضارية، وقفزات تنموية ، وضعتها في مصاف دول العالم المتقدمة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الشورى" يسقط توصية تأمين الجهات الحكومية مساكن لموظفيها

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11480395

الرياض - فداء البديوي

أسقط مجلس الشورى توصية تطالب وزارة الإسكان عقد شراكات مع الأجهزة الحكومية لتأمين مساكن مناسبة لمنسوبيها، بحيث تُعد الوزارة القواعد والسياسات المنظمة لمنح الأجهزة الحكومية الأراضي وتنسيق التمويل المناسب لها. وتم إسقاط التوصية التي تقدم بها العضو الدكتور سلطان السلطان، بـ٦٨ صوتاً «غير موافق»، أمام ٤٥ صوتاً «موافقاً». فيما أيد المجلس دراسة تضمين رخصة القيادة الرغبة في التبرع بالأعضاء. وطالبت اللجنة الصحية في المجلس هيئة الهلال الأحمر السعودية بالعمل على استكمال المنظومة النظامية والتنظيمية للخدمات الإسعافية بمختلف صورها.

وبررت لجنة الحج والإسكان والخدمات في جلسة عقدها مجلس الشورى أمس، برئاسة رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ، توصيتها بعدم الموافقة على توصية تأمين الجهات الحكومية مساكن لموظفيها، بأن «الأسلوب المتبع حالياً في توحيد الدعم السكني ضمن برنامج واحد ليشمل جميع فئات المجتمع، ويوزع بحسب أولوية استحقاق عادلة وشفافة أكثر مهنية وعملية من المقترح، وأن الأصل في المساكن التي توفرها الأجهزة الحكومية هو تأمين مساكن لمنسوبيها في المدة التي يعملون فيها بهذا الجهاز، على أساس أن تأمين المساكن على سبيل التملك سيكون مرهقاً، ويتطلب مساحات شاسعة وموازنات كبيرة، لكون عدد كبير من الموظفين يتركون الجهاز سنوياً، وينضم إليه غيرهم.«

ولفتت اللجنة إلى أن التوصية بهذا المفهوم تجعل من توفير المسكن «جزءاً من استحقاق الوظيفة، وبذلك فلا يمكن استبعاد من يملكون مساكن وإعطاء آخرين لا يملكون مسكناً، مع أنهم يعملون في المستوى الوظيفي». في حين أكدت أن «كثيراً من الأجهزة الحكومية لا تتوافر لديها الأراضي الكافية، وتعاني نقصاً في الأراضي المطلوبة لمشاريعها الخدمية، وتوافر أراض للمشاريع الإسكانية.«

وأشارت إلى أن مصدر تمويل مشاريع الإسكان المقترحة في الجهات الحكومية هو وزارة المالية، وبالتالي فإن تخصيص هذا التمويل للأكثر حاجة ممن لا يملكون مسكناً أفضل من توزيعه على الجهات الحكومية، فيصبح متاحاً للأقل استحقاقاً أو غير المستحق أصلاً.

وصوت غالبية أعضاء مجلس الشورى على مطالبة وزارة الإسكان بتقديم خططها الزمنية والمكانية والعمرانية، لتوفير المنتجات السكنية للمواطنين. كما طالب المجلس الوزارة بالتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والجهات المعنية، لإعداد التصاميم العمرانية المرنة لرفع الكثافة السكانية في المدن الرئيسة التي لا تتوافر فيها أراض مناسبة لمشاريع الإسكان.

ودعا المجلس في قراره إلى «فصل قوائم الانتظار على بوابة وزارة الإسكان، بحيث يعجل الإقراض للراغبين في شراء وحدات سكنية من القطاع الخاص، ودعم البند المخصص لذلك من المبالغ المعتمدة». كما دعا المجلس الوزارة إلى معالجة النقص في كوادرها البشرية، «من خلال إشغال الوظائف الشاغرة لديها، والتعاون مع القطاع الخاص لتوفير الخبرات التخصصية التي تحتاجها.«

التبرع بالأعضاء

ونوقشت خلال جلسة أمس، توصيات وآراء الأعضاء وآرائهم بشأن التقرير السنوي لوزارة الإسكان للعام المالي ١٤٣٤-١٤٣٥هـ. وشهدت الجلسة تفاعلاً مع مقترح تقدم به ثلاثة أعضاء هم: الدكتور عبدالرحمن السويلم، والدكتور عيسى الغيث، والدكتور طارق فدعق، بإجراء تعديل على نظام المرور، وإضافة مادة جديدة إلى الباب الرابع من النظام تنص على أن «تضمن رخصة القيادة رغبة السائق في التبرع بأعضائه من عدمه في حال وفاته»، مستندين بذلك إلى المادة ٢٣ من نظام المجلس على خلفية مناقشة المجلس لتقرير لجنة الشؤون الأمنية. إذ وجد المقترح تأييداً واسعاً للأعضاء من النواحي الشرعية والمجتمعية، أمثال الأعضاء الدكتور أحمد الغامدي، والدكتور فهد العنزي، والدكتور خضر القرشي،

والدكتور راشد الكثيري، والدكتور صدقة فاضل، باستثناء العضو الشيخ عازب آل مسبل، الذي أبدى عدم تأييده تبرع الميت بالأعضاء. وأشار إلى فتوى بعدم جواز ذلك.
إلا أن الدكتور فهد العنزي لفت إلى أن حصر المتبرعين فقط بسائقي المركبات يحرم فئات أخرى كالنساء من التبرع بالأعضاء، مقترحاً استبدال بطاقة رخصة القيادة ببطاقة الهوية الوطنية، لتضمينها معلومات الموافقة على التبرع بالأعضاء بعد الوفاة، مطالباً بجعلها عملية اختيارية لا إلزامية. فيما دعا بقية الأعضاء المؤيدين إلى تفعيل الوعي المجتمعي بالتبرع بالأعضاء بعد الوفاة، «على أساس نهج الدين الإسلامي بدعوته إلى إحياء النفس.«
كما وافق مجلس الشورى بداية جلسته على مشروع اتفاق بين المملكة ورومانيا في ما يتعلق بشرط المعاملة بالمثل لمنح إعفاء من ضريبة القيمة المضافة للبعثات الديبلوماسية للمملكة ورومانيا، وذلك بعد أن استمع لتقرير اللجنة المالية بشأن مشروع الاتفاق، تلاه رئيس اللجنة الدكتور حسام العنقري.
تقرير «الهلال الأحمر» يغفل عدد الوظائف الشاغرة
>أكد مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى الصمعان، أن المجلس ناقش تقرير اللجنة الصحية، في شأن التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي للعام المالي ١٤٣٥-١٤٣٦هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور سطام لنجاوي. وطالبت اللجنة في توصياتها الهيئة بالعمل على استكمال المنظومة النظامية والتنظيمية للخدمات الإسعافية بمختلف صورها، وتحديد معالم الإطار العام للرعاية الطبية والإسعافية الطارئة، والأخذ في ذلك في المعايير الدولية واعتمادها والعمل بها.
كما أوصت اللجنة الهلال الأحمر بتحديد الشروط الصحية الدورية عند الالتحاق بالعمل للمسعفين والعاملين الميدانيين وفق متطلبات الخدمة بحسب المعايير الدولية والأخذ بها، والتنسيق مع وزارة الصحة للإشراف الطبي على الحالات الحرجة المنقولة إلى المستشفيات.
كما دعت اللجنة الهلال الأحمر إلى إيراد مؤشرات الأداء للخدمة الإسعافية في تقارير الهيئة، والأخذ في الاعتبار بخطة عمل الهيئة وأهدافها المعتمدة مرجعاً لإنجازاتها. وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة لاحظ أحد الأعضاء نقصاً في القوى العاملة في هيئة الهلال الأحمر، مشيراً إلى أن تقرير الهيئة لم يشر إلى عدد الوظائف الشاغرة.
وفيما طالبت إحدى العضوات بابتعاث المسعفين إلى الدول المميزة في مجال الخدمات الإسعافية، وأشار عضو آخر إلى أنه من الظلم مطالبة الهيئة بجهد أكبر في ظل ما تعانيه من نقص في الكوادر الميدانية، لافتاً إلى أنه لا يوجد نص نظامي يلزم الهيئة بإجراء فحص دوري لمقدمي الخدمات الإسعافية. وأكد أحد الأعضاء أهمية التعاون بين هيئة الهلال الأحمر ومراكز الرعاية الصحية الأولية.
بينما دعا عضو آخر إلى إلزام شركات التأمين بدفع كلفة خدمات الإسعاف إلى المصابين، على أن تتكفل الدولة بدفع الرسم عمن لا يمتلك تأميناً صحياً. ولفت عضو آخر إلى أن اللجنة في توصياتها يجب أن تراعي بعض المعوقات التي ترتبط بعمل جهات حكومية أخرى ولا تتحمل الهيئة مسؤوليتها لوحدها.
بدوره، اقترح عضو إلحاق مسؤولية العمل الإسعافي بالدفاع المدني، لافتاً إلى تجارب دولية ناجحة، مشيراً إلى أن الدفاع المدني «يملك البنية التحتية الجاهزة التي تؤهله للقيام بالعمل الإسعافي على أكمل وجه، بحيث تتفرغ هيئة الهلال الأحمر للعمل الإغاثي والإنساني». ووافق المجلس في نهاية المناقشة، على منح اللجنة مزيداً من الوقت، لدرس ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في الجلسة المقبلة.

الحياة AL HAYAT

مقطع يزعم تحرش سعودي بـ"عاملة" يثير المجتمع

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11480352

الدمام – محمد الداوود

تداول مغردون على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة أمس، مقطعاً مرئياً لشخص، يُعتقد أنه سعودي الجنسية، يتحرش بعاملة منزلية، ورجّح متابعون أن تكون الزوجة هي من قامت بتوثيق هذه الحادثة، ونشرها في مواقع التواصل الاجتماعي، انتقاماً من تصرف زوجها «المشين» بحسب ما يتردد، ما أثار حملة استنكار واسعة ضد الزوجة.

وأعادت الحادثة، فتح ملف التحرش بالعاملات في المنازل السعودية، إلا أن آراء المعلقين تباينت بين الرفض والقبول للتصرف المفترض للزوجة، التي اتهمت بنشر المقطع، وتصدّر هاشتاق (وسم) «سعودية تفضح زوجها الخائن»، أعلى التغريدات في المملكة، وحقق نسبة متابعة عالية على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر.«

وشدّد كثير من المغردين على ضرورة أن «تنحصر الخلافات الزوجية في محيط المنزل أو اللجوء إلى الجهات المعنية، لحلها بعيداً عن التشهير». فيما أيدت كثير من المغردات «تصرف» الزوجة بنشر المقطع، مشيرات إلى أن هذا التصرف هو «الحل النهائي لكل من تسول له نفسه الاعتداء على قداسة الحياة الزوجية، والتحرش في العاملات». بيد أن متفاعلين مع «الهاشتاق» اتهموا العاملة بدور خفي في ما سمي «الفضيحة»، موضحين أن «الرجل لن يتجرأ على التحرش بالعاملة، إلا إذا كانت هي من فسحت له المجال، وإلا كان بإمكانها إخبار الزوجة عن هذه التحرشات لإيقاف الزوج عند حده». ووجّه البعض نقده إلى العاملة التي قامت بتصوير المقطع «لإثبات تحرشات الزوج المتكررة بها، وهي التي تقوي موقفها في أي شكوى أو مشكلة في هذا الإطار.«

وطالب مغردون بالكف عن تداول المقطع المرئي، لأنه «انتهاك صارخ لحقوق المواطن، مهما كان تصرفه». بينما نشر آخرون مقاطع مرئية وأخرى مصورة لمجموعة من الفتاوى لعدد من الدعاة وهيئة كبار العلماء، تجرم تصرف الجانبين.

من جهته، حذّر الخبير القانوني خالد أبوراشد من تداول المقطع، مشيراً إلى العقوبات المفروضة على المتداولين، وقال لـ«الحياة»: «إن من قام بالتصوير والنشر يستحق العقوبة، وفق نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، وهذه جريمة لا خلاف عليها»، موضحاً أن من قام بتصوير المقطع ونشره عبر مواقع التواصل الاجتماعي، سواءً أكانت الزوجة أم أي شخص آخر «ارتكب جريمة وفق المادة الثالثة من هذا النظام». وفي ما يتعلق بموضوع المقطع قال أبوراشد: «يخضع التحرش إلى التدقيق والتمحيص من جانب الجهات القانونية قبل إطلاق الحكم عليه، فإن ثبت عليه ذلك، فهو متهم بجريمة التحرش، ولها عقوباتها التعزيرية شرعاً»، لافتاً إلى أن هذا الأمر «يحتاج إلى تحقق وإثبات.«

وأبدى أسفه لتداول المقطع. وقال: «هناك من يعتقد أن نشر هذه المقاطع يُسهم في كشف الجريمة وإلقاء القبض على الجاني، وهذا خطأ جسيم جداً. فمن أراد أن يثبت الجريمة عليه أن يقدم المقطع إلى الجهات الأمنية المختصة، وليس نشره عبر مواقع التواصل.«

بدوره، حذّر المستشار الأسري عبدالسلام الصقعبي من مغبة تداول هذه المقاطع وخروجها عن الإطار الخاص بحل هذه المشاكل. وقال لـ«الحياة»: «ينبغي ألا تكون ثقافة المجتمع نشر الفضائح، سواءً على مستوى الأشخاص أم الأزواج أم غيرهم»، مبيناً أنه «يجب ألا يكون الميدان مكاناً لتصفية الحسابات، فكلنا بشر، ولسنا معصومين من الخطأ.«

وبيّن الصقعبي أن هذه التصرفات «تظهر سعة الهوة والخلاف داخل بيت الزوجية، وأن الثقافة التي تميز بين الرجل والمرأة، التي سرت في مجتمعاتنا بدأنا نجني ثمارها للأسف الشديد، فالرجال كانوا سابقاً على قدر كبير من المسؤولية. أما الآن فالوضع تغير. وأصبح هناك نسبة كبيرة من الرجال لا يتحملون مسؤولية أسرهم، وإذا ثبت أن الزوجة قامت بنشر هذا المقطع، فإنها قطعت على نفسها أبواب العودة إلى منزلها من جديد، فمثل هذه المشاكل لا يمكن حلها بهذه الطريقة على الإطلاق، فهناك جهات مختصة تستطيع التعامل مع هذه الحالات، وحلها بغير هذه الصورة.«

مستشارة أسرية: الخطأ لا يعالج بخطأ

قالت المستشارة الأسرية وئام المديفع: «إن الخيانة صعبة على النفس، ومؤلمة إلى حد لا يوصف، وتهشم العلاقة الزوجية، وتباعد بين القلوب في كثير من الأحيان، إلى حد اللااقتراب»، لافتة إلى أنه «لا يوجد مبرر للخيانة، مهما كانت الأسباب». وأوضحت أنه «ليس شرطاً أن تكون الزوجة مقصرة، كما يظن البعض. فقد تكون الزوجة قائمة بكل واجباتها، ومع هذا يخونها زوجها«.

وأشارت إلى أن الدافع قد يكون «ضعف الإيمان، وعدم مراعاة حدود الله تعالى. وتصل في البعض إلى أنه مدمن خيانة، ومريض نفسي بحاجة إلى علاج.«

وأضافت المديفع أنه «إذا اكتشفت الزوجة الخيانة، مهما كان ألم قلبها، إلا أنه لا بديل عن الحوار لحل الأمر. فعليها ضبط النفس، خصوصاً عندما يكون الاكتشاف للمرة الأولى، فقد تكون غلطة عمره، وأخذ بحلمه الشيطان.

وتستطيع رده عن ذلك الخطأ باحتواء المشكلة. وتلم بيتها وأسرتها وأطفالها من الشتات»، موضحة أن هذا الاحتواء يكون «سبيلاً للتوبة وتلاحم العلاقة الزوجية، وبذلك تحل المشكلة بعقلانية، وإن كان قلبها يتألم.«

وذكرت المستشارة الأسرية أنه في حال تكرار الخيانة مع وجود حوار واستمرار محاولات عدة «فهنا تكون المشكلة بدأت تنحى منحى آخر. ولا بد من تدخل خبير في الشؤون الأسرية، باستشارته في الحل، أو بتدخل طرف حكيم من أهله، وآخر من أهلها، لوضع علاج وحلول للخيانة الزوجية، فهي ليست واحدة، فلكل حالة ظروفها.«

وأضافت وئام المديفع: «في حال نكران الزوج الخيانة، مع تأكد الزوجه من ذلك؛ هنا ننصح دائماً بعدم المواجهة من دون دليل، فعليها أن تأتي له بدليل قاطع. لأن المشكلة ستتشعب، ونكران طرف وإصرار طرف آخر على الخيانة، يؤدي إلى انفجار المشكلة، ونتيجتها الطلاق أو في الحد الأدنى الطلاق العاطفي. فهم تحت سقف واحد، ولكن لكل منهما عالمه الخاص، وصبر الزوجة هنا من أجل الأولاد فقط.»

وبينت أن ما عملته الزوجة التي نسب إليها تصوير زوجها مع العاملة المنزلية ليكون «دليلاً بيدها حتى تثبت الخيانة، لتواجهه بها، وهو دليل قوي، لكن أن ينتشر ذلك في شبكات التواصل الاجتماعي. فهذا أمر فادح وخطأ كبير، ومهما كان الزوج سيئاً، فإن ذلك لا يبرر لها التشهير به»، لافتة إلى أن هذا «يؤثر عليها وعلى أولادها إن كان لديهما أطفال، وبذلك أصبح حل الأمر مستحيلاً.»

ولفتت المديفع إلى أن «الزوجة عملت بما لا يرضاه الله تعالى. وهذا لا ينفي أن يكون الزوج على خطأ كبير جداً، والخيانة لا تبرر. لكن في المقابل جعلت الأمر ينحو منحى آخر بنشرها الدليل في تلك اللحظة لم يكن سوى صوت الشيطان يشتغل داخلها.

كما كان صوت الشيطان يشتغل داخله عندما ارتكب الخيانة تصرفها جعل المجتمع كله ضدها. وينسى خيانة الرجل، ووقاحته فما الفائدة الآن». وأوضحت أن «هتك حرمات البيوت والتشهير في الأشخاص حتى لشخصها، الخيانة من أقسى المشاكل الزوجية على النفس. لكن لا بديل عن الحوار».

• جمعية المتقاعدين" تسعى لحل مشاكل المسنين عبر مخاطبة الجهات المعنية

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1088460

القطيف - منير النمر

تعتزم جمعية المتقاعدين مخاطبة الجهات المعنية في المملكة للوقوف على حلول عملية لإنهاء مشاكل المسنين، كما تعتزم الجمعية إطلاق برنامج دراسات متخصصة في أمراض كبار السن سيتم البدء به قريباً.

وبين مدير الجمعية الوطنية للمتقاعدين بالمنطقة الشرقية سعيد الغامدي أن الجمعية تعتزم مخاطبة الجهات المعنية لحلحلة المشاكل التي يعاني منها المسن في المملكة، مؤكداً سعيهم لمخاطبة وزارة المالية المشرفة على مؤسسات التأمين، والبنوك لحل مسألة التأمين الصحي لمن تجاوز ال 65، وكذلك مسألة إقراض المتقاعدين."

وكان مدير الجمعية الوطنية للمتقاعدين بالمنطقة الشرقية أثنى على دور جمعية سيهات للخدمات الاجتماعية في مجال رعاية المسنين مؤكداً تميزها، وقال خلال زيارته لفعاليات اليوم العالمي للمسنين الذي تقيمه جمعية سيهات للخدمات الاجتماعية: "نشيد بأنشطة الجمعية، ونحن معتادون على تميز جمعية سيهات في كل ما تقدمه من برامج وأنشطة، وسعيدون بعنايتها وخدماتها التي تقدمها لكبار السن".

تقليص سنوات الخدمة يتيح للمعلمة التفرغ لأسرتها ويفتح مجالاً واسعاً لتوظيف الخريجات الجديدات

التقاعد المبكر للمعلمات.. خدمة 20 عاماً تكفي!

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1088364

الرياض، تحقيق - هتاف المحيميد

تواجه المرأة العاملة كثيراً من الإشكالات والمعوقات التي يجهلها كثيرون، فإضافة الى كونها عاملة في اي قطاع فهي مربية في منزلها تقوم على تنشئة أجيال المستقبل ما قد يؤثر سلبا في إنشاء أسرتها وقدرتها على التربية.

ومع بداية كل عام دراسي تخالج المعلمات رغبة بالتقاعد والتفرغ لحياتهن الخاصة، لكن الراتب التقاعدي ما زال غير كاف، فبعد مرور 20 عاما من العطاء والتميز ينتاب كثير من المعلمات التعب والإرهاق الجسدي والذهني والصعوبة في الاداء إلا أن نظام التقاعد لا يستثني أحدا.

استنزاف الجهد

في البداية قالت فاطمة الجميل - معلمة ابتدائي: المعلمة بين سندان آلام سنوات الخدمة ومطرقة التقاعد المبكر، وبرغم شرف مهنة التعليم وممارستها لكنها بكل المقاييس تعد مهنة مرهقة جداً، فالعطاء المهني له عمر افتراضي محدد، وما يأتي بعده هو مضاعفة استنزاف الجهد والوقت والصحة، ولاسيما لحملة مشاعل النور في سلك التعليم وأولهم المعلمة، فنظرة بسيطة تحمل بعض المنطقية لواقع المرأة المعلمة قد تنصفها، فهي ذات العطاء والجهد المضني المزدوج ما بين مهنتها وأسرتها وما بين ما تمر به من مراحل الحمل والولادة والتربية وبعض المحطات الصعبة في حياتها.

وتضيف: الواقع ان النظام التقاعدي المعمول به لدينا هو نظام شامل لم يخضع لدراسة موضوعية تنصف تلك الأم المعلمة في سنوات خدمتها، بل على العكس تماما يحملها ما لا تطيقه، والحلول الجذرية هي بتقليص سنوات الخدمة اسوة ببعض دول الخليج، تقديراً للمعلمة التي من حقها ان ترتاح بعد سنوات من العطاء، اضافةً الى توفير وظائف جديدة، وكحل آخر لمشكلة بطالة الخريجات المتزايدة.

هموم الميدان

وتتحدث الجميل عن العمر الحالي للتقاعد متسائلة، ماذا بقي للمعلمة من صحة ومن طاقة لها ولأسرتها؟ وتضيف ان لكل عطاء مرحلة وكثير من المعلمين والمعلمات وهم من يعايشون هموم الميدان لحظة بلحظة يرون ان العطاء في مهنة التعليم لا يتجاوز ال 20 عاما إلا في حالات لا تعد قاعدة للقياس.

وتأمل ان يكون هناك نظرة متوازنة لهذه المعاناة، فالحلول جداً ممكنة طالما انها تخدم الصالح العام للتعليم، مؤكدة إن توقف العطاء هو من سنن الحياة وضخ الدماء الجديدة في اوج العطاء افضل من ضخها بعد توقف العطاء، فقط تحتاج نظرة موضوعية ومنصفة من المسؤول.

مطلب ملح

وتتفق معها الهنوف العمرو مشيرة الى ان التقاعد المبكر مطلب ملح لعدة أسباب من وجهة نظري، فمنها تخفيف لنسب البطالة بين الشباب الذي نتج عنه اعداد هائلة من المعلمين والمعلمات بلا وظائف، ومن جهة تربوية وجود معلمين شباب هو أقرب للجيل الجديد فكريا ونفسيا وحتى طرائق التعليم تغيرت لتتحول إلى إلكترونية مواكبة للتقنية.

واوضحت ان المشكلة تكمن في عدم القدرة على اجبار المعلم على التقاعد المبكر في ظل غياب الحوافز المادية، فكثيرون التزموا القروض لامتلاك منزل أو للزواج أو غيرها من أنواع القروض ويحتاج لوقت طويل لسدادها، كما أن الخريجات الحديثات وخصوصا المعلمات أصبحن طاقات مهدرة، فبعد أربع سنوات من دراسة التخصص يفاجأن بالواقع المرير وهو تعليق الشهادة الجامعية والبحث عن وظائف قد لا تناسب تخصصها وطموحها خوفا من شبح البطالة، وظنا منها أنها بوابة

إلى الخبرة التي قد تقودها إلى عمل حكومي أو أهلي مناسب، فبرنامج جدارة مازال يعاني حيث ما زلت أقدم أوراقي في كل فترة رغبة بوظيفة معلمة على مدى أربع سنوات حتى الآن لم يأت توظيفي.

سنوات العمر

وتوضح أم عبدالله - معلمة - معاناتها قائلة: إن كثيرا من الخريجات تم توظيفهن على البند 105، والحق إنه فخ وقعن فيه جميعاً وحينها كان عمري 24 عاماً أنهيت دراستي الجامعية بمعاناة شديدة، فقد كنت وقتها زوجة وأما لطفلين وأحمل الثالث بين أحشائي، أنهيت دراستي كما أسلفت بمعاناة كبيرة ولكن ربي أكرمني على قدر تعبي بحصولي على تقدير امتياز مع مرتبة الشرف، كنت وقتها طموحة جداً وأود أن أتوج تفوقي هذا بالحصول على وظيفة أستفيد بها وأفيد مجتمعي، وهل أعظم من التعليم مهنة، وقتها ذهبنا بملفاتنا لديوان الخدمة المدنية آنذاك وقيل لنا أنه لا توجد وظائف في ذلك الوقت إلا على بند 105، وهذا البند له شروط وضوابط، ولا أخفيكم أنني اجهل هذه البنود والشروط والضوابط ولم أكن أعرف في حينها ما لي وما علي، كل ما فهمته وقتها أن الراتب سيكون اربعة آلاف ريال ومن دون علاوات سنوية ولفترة غير محدودة، وتضيف بالنسبة إلي كل ما يهمني الوظيفة وغيري محتاج لأقل راتب ومن دون تردد وافقنا على كل شيء ووقعنا على كل شيء وكنت أحسب حينها أنني فزت بهذه الصفقة، ولم أكن أعلم أنني وافقت على سرقة عمري مني وأنني حررت ورقة بذلك ختمت بتوقيعي.

وتؤكد: نعم سرقة عمري حين أعمل بكل تفان وإخلاص وأبذل كل ما في وسعي وأعطي من صحتي وعافيتي حتى وصلت خدمتي ل 20 عاماً ثم لا يُحسب منها سوى 13 عاماً، والسبع الباقيات أين ذهبت هي سنوات من عمري أمضيتها في التعليم ولم أجدها يوم الحصاد من أخذها؟ وأين ذهب بها؟ مطالبة باعادة سنوات خدمتها ومستحقاتها حتى تتمكن من التقاعد.

متطلبات مرهقة

وتضيف أم ليان - معلمة ابتدائي - ان من أسباب إلحاح المعلمات على التقاعد المبكر، عدم توافر العمالة المنزلية الآمنة التي أضعها في بيتي وبين أولادي وأنا مطمئنة، وكثرة الطلبات التي انهكت عاتق المعلمة من أدوات مدرسية، إضافة الى متاعبها المنزلية وكثرة مسؤولياتها في المنزل وفي المدرسة، فهي مسؤولة عن بيت كامل بما يحويه من كبار سن ومرضى وأطفال وزوج وضيوف وتنظيف وغسيل وطبخ، مبينة انا مسؤولة في بيتي عن ثلاثة اطفال وعجوز ومقعدة وزوج وبيت، أضف الى ذلك المدرسة، ولم اتوفق مع عاملة منزلية تساعدني، اذا الحل جعل ٢٠ عاما تقاعدا بكامل الراتب لأن المرأة قدرة تحملها اقل من الرجل وحين تدخل سن الاربعين تعاني وتنظم الام حياتها من جديد لحاجة الابناء لها في هذا العمر، وممكن أن تبدأ بمشاريع ناجحة بعد الخبرة التي اخذتها في التعليم كما هو معروف إنه بعد ٢٠عاما تبدأ طاقة المعلم الجسمية والذهنية بالتناقص، فلا قدرة كافية تجعله يقوم بمهنة التعليم على أكمل وجه.

رأي مخالف

وتختلف زهرة العمري - معلمة ثانوي - مع تلك الآراء وتقول: كثيرون ينادون بالتقاعد المبكر براتب كامل وغيره من الامتيازات، الأمر الذي لم أستطع استيعابه، فالإنسان في الأربعين من العمر مازال قادرا على العطاء، كذلك الأمر يعد ظلما لمن بقوا سنوات طويلة في الخدمة من أجل زيادة راتب التقاعد مقارنة بمن أمضى 20 عاما من الخدمة فقط فإما أن يكون هنالك مكافأة خاصة لأولئك الذين أمضوا أكثر من 30 سنة أو لا يتم البت في هذا الموضوع من أساسه.

وتشير الى ان دفع راتب كامل وتقاعد مبكر سيكون حملا ثقيلا على ميزانية الدولة، فالمعلمون خصوصا من أكثر الفئات العاملة الذين يتلقون إجازات كثيرة خلال العام الدراسي، إضافة إلى قلة الأعباء مقارنة بمعلمي القطاع الخاص أو العاملين بأي مجال آخر، لكننا تعودنا الشكوى من المعلمين والمعلمات في كل بداية عام.

وتتفق معها نورة الدواود - معلمة ثانوي - مؤكدة ان كثيرا من المعلمات بدأن بالتغير فكريا فبدلا من أن تمضي عدة سنوات في الخدمة تتقاعد مبكرا وتلتفت لحياتها الاسرية والاجتماعية، فموضة التقاعد المبكر باتت منتشرة بين المعلمات في السنوات الأخيرة، فكثيرات منهن بدأن بالتوجه إلى عالم الأعمال والتجارة وابتعدن عن السلك التعليمي لإفساح المجال للمعلمات الجدد والاستمتاع بالحياة التقاعدية في سن صغيرة، فالتفرغ للحياة الأسرية والاجتماعية مطلب ملح في ظل وجود عائد تقاعدي ممتاز، إلا ان ذلك كله غير عادل لمن أفنى عمره في التدريس مقابل من امضى 20 عاما، وترى ان الحلول كثيرة لكن لا بد من مراعاة جميع الأطراف حتى لا يُظلم احد.

عيادة قانونية لخدمة المعنفات والمطلقات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151006/Con20151006800571.htm

عبدالعزيز المعيرفي (المدينة المنورة)
دشنت جامعة طيبة اول عيادة قانونية متخصصة لخدمة المعنفات والمطلقات والأرامل وتقديم الاستشارة القانونية لهن.
وأوضحت لـ«عكاظ» رحاب الأحمدي رائدة نادي أنصاف الحقوقي القائمة على برنامج «بناء» أن البرنامج يسعى لسد احتياج بعض فئات المجتمع وتوفير الخدمات القانونية وذلك من خلال تدريب عدد من الطالبات وتمكينهن من تقديم المشورة القانونية وذلك عبر ثلاثة محاور وهي الاستشارات في قضايا الأحوال الشخصية مثل الطلاق والخلع وغيرها، والاستشارات في القضايا العمالية والإجراءات القضائية، إضافة إلى التوعية القانونية عبر حملات تثقيفية عامة. وسيكون العمل بالعيادة بإشراف مجموعة من المحامين والاكاديميين المختصين. وتم اختيار 35 طالبة للعمل في العيادة القانونية بعد اجتياز المقابلات الشخصية و50% من خطتهن الدراسية.

نزاهة: مخالفات جامعة حائل المالية ليست من اختصاصنا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151006/Con20151006800415.htm

فارس القحطاني (الرياض)
أحالت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) مخالفات مالية في جامعة حائل، إلى ديوان المراقبة العامة، بعدما ثبت لها أنه لا يدخل في اختصاصها، إثر تحققها من بلاغ اتضح أنه ليس فسادا ماليا، وإنما تجاوز مالي.
وأكدت الهيئة أنها خلال التحقق في البلاغ والذي تمثل في قيام بعض الموظفين بالجمع بين مكافأة العمل الإضافي وبدل الانتداب، فإن هذا الأمر ليس موضع فساد بل تجاوز مالي ولا يدخل ضمن اختصاص الهيئة، كما هو الحال بشأن التجاوزات المالية والإدارية في مؤسسة البريد السعودي بالرياض والمخالفات المالية المتعلقة بفروقات مالية لصالح عدد من الموظفين بمدينة الملك عبدالله الطبية بالعاصمة المقدسة، حيث تمت إحالة تلك المواضيع لديوان المراقبة العامة.

100 ألف معلمة ينتظرن العدالة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=237719&CategoryID=5

أبها: محمد آل ماطر

رغم مضي نحو 21 عاما، إلا أن 100 ألف معلمة من المعينات منذ 1415 على نظام البند، ما زلن ينتظرن تعديل أوضاعهن، فحتى العام الحالي يصرفن رواتب شهرية أقل من زملائهن المعلمين، بينما جرى تعيين الطرفين في عام دراسي واحد، إضافة إلى قيامهن بالتكليفات والمهمات الوظيفية نفسها المقررة على شاغلي الوظائف التعليمية.

ووفق مصادر "الوطن"، فإن مشكلة المعلمات تعود إلى 1415، فترة ما قبل دمج تعليم البنات والبنين في وزارة واحدة، إذ عينت الرئاسة العامة لتعليم البنات المعلمات على نظام البند 105 براتب مقطوع قدره 4000 ريال، فيما تم تعيين المعلم بوزارة المعارف في ذلك العام على المستوى الخامس براتب 6090 ريالا للتربوي، و5800 ريال لغير التربوي. ويتقاضى المعلم في العام الحالي 1436 راتبا يبلغ 18463 ريالا، فيما لا يتجاوز راتب المعلمة 15942 ريالا.

تتقاضى نحو 100 ألف معلمة معينات منذ 1415 على نظام البند وحتى العام الحالي في وزارة التعليم، رواتب شهرية أقل من زملائهن المعلمين، على الرغم من تعيينهم في عام دراسي واحد، وقيامهن بنفس التكليفات والمهمات الوظيفية المقررة على شاغلي الوظائف التعليمية، وينتظرن تعديل أوضاعهن ورد حقوقهن منذ نحو 21 عاما.

وتعود بوادر المشكلة - بحسب مصادر تحدثت إلى "الوطن"- إلى عام 1415 فترة ما قبل دمج تعليم البنات والبنين في وزارة واحدة، حيث عينت الرئاسة العامة للتعليم البنات المعلمات على نظام البند 105 براتب مقطوع 4000 ريال، فيما تم تعيين معلم وزارة المعارف في ذلك العام على المستوى الخامس للتربوي براتب نحو 6090 ريالا، و5800 للمعلم غير التربوي، وفي العام الحالي (1436) يتقاضى المعلم المعين في ذلك العام 1415 راتبا بنحو 18463 والمعلمة 15942 ريالا.

شواغر الميزانيات

رئاسة تعليم البنات، بحسب المصدر، كانت تعتمد على تحسين وظائف المعلمات من البنود للمستويات بعد أعوام بحسب الشواغر والميزانيات، دون احتساب لسنوات عملهن على تلك البنود نهائيا أو علاوتها السنوية، في وقت تدرج فيه زملاؤهن المعلمون في وزارة المعارف إلى درجات أعلى سنويا، ما يؤثر سلبا في رواتبهن الشهرية.

في عام 1430، أنهت وزارة التربية والتعليم ملف التفاوت في تعيين المعلمين والمعلمات، حيث وجهت بتعيينهن على مستوياتهن المستحقة، بدءا من الدرجة الأولى براتب 8119.45 للمعلم التربوي و7690.2 لغير التربوي.

حقوق المعلمين

وعلمت "الوطن" من مصادرها، أن زير التعليم الدكتور عزام الدخيل أدرك أهمية الرضا الوظيفي لأكبر شريحة تعمل في أهم المؤسسات الحكومية وفي تربية النشء، ففي الأيام الأولى لتوليه وزارة التعليم أولى ملف حقوق المعلمين والمعلمات اهتماما خاصا، بإحداث مسمى جديد بوزارته يهتم بملف حقوق المعلمين والمعلمات وكلف الدكتور عبدالعزيز النملة مسؤولاً عنه.

وتابعت المصادر أن مسؤولي ملف حقوق المعلمين والمعلمات بالوزارة عقدوا عدة ورش منذ رجب الماضي في نحو خمس مناطق تعليمية، بمشاركة مئات المعلمين والمعلمات، ناقشوا خلالها أهم الحقوق والمطالبات، وأقروا بعض التوصيات، في كل ورشة على حدة، فيما ينتظر المهتمون عقد ورشة ختامية على مستوى الوزارة، بحضور وزير التعليم الدكتور عزام الدخيل، تحدد من خلالها وثيقة رسمية لأهم حقوق المعلمين والمعلمات.

وأبلغت المصادر "الوطن" أن مسؤولي ملف الحقوق العاملين بالوزارة لجأوا إلى التواصل وعقد الاجتماعات الهامشية للورش مع بعض المهتمين بملف الحقوق في السنوات الماضية من المعلمين، فيما قدم المهتمون من مسؤولي الوزارة ملفا يتضمن أهم حقوقهم ومطالبهم.

تفاؤل التعليم

إلى ذلك، أكد عضو مطالبات حقوق المعلمين والمعلمات فيصل الجهني لـ"الوطن"، أن هناك تفاؤلا في عهد الوزارة الحالية، حيث تشير تحركات الوزير الدكتور عزام الدخيل إلى عزمه على إنهاء ملف الحقوق، بعد بدء مسؤولي الملف فعليا في الاستطلاع والنقاش مع منسوبي الوزارة من معلمين ومعلمات، إضافة إلى رصده حرص مسؤولي الملف بالوزارة على دراسته ومناقشته، حيث ظهر ذلك جليا خلال الاجتماع الذي حضره مسؤولو الوزارة والمعلمون المهتمون بالملف.

بداية القضية

"الوطن" اطلعت على نسخة من الملف المرفوع إلى وزير التعليم في رجب الماضي، كاشفا بوادر المشكلة منذ التعيينات، على رأسها التعيين على البنود والمستويات دون المستحقة، ما أضاع على كثيرين سنوات الخدمة، لعدم احتساب البنود في الخدمة أو الدرجات أو حين التقاعد، إضافة إلى ضياع المستويات المستحق بتعينيهم على المستويات دون الرابع والخامس الذي كفله لهم النظام.

سنوات المطالبة

وأوضح الملف للوزير أن بعض المعلمين بدأوا بالمطالبة بحقوقهم الوظيفية "المالية" من خلال المخاطبات الرسمية والإعلام والقضاء، حيث عقدت نحو 300 جلسة انتهت بصرف النظر لعدم الاختصاص.

إلى ذلك، اتجهت المطالبات - بحسب الملف- للرفع إلى الملك عبدالله بن عبدالعزيز -رحمة الله- الذي وجه عام 1429 بتشكيل لجنة وزارية ضمت وزير المالية والخدمة المدنية ووزير التعليم، انتهت لتحسين مستويات نحو 204 آلاف معلم ومعلمة، فيما لجأ أعضاء اللجنة إلى توظيف إحدى فقرات نظام الخدمة المدنية المعمول به في نظام الترقيات لموظفي الخدمة المدنية "المدنيين"، والتي تنص على الاستعانة بالمادة الـ18/أ، ما نتج عنه تحسينا "شكليا" لمستويات المعلمين، وتجاهل تحسين الدرجات الوظيفية المستحقة لسنوات العمل، ما انعكس سلبا على عدم تحسن رواتب المعلمين والمعلمات "ماليا."

وكشف الملف أن وزارة التعليم "التربية والتعليم" سابقا، ظهر لديها تباين وتساو لبعض الدفعات، نتيجة توظيف المادة الـ18/أ ، ما دفع مسؤولي وزارة التعليم إلى إصدار تعاميم تصحيحية لآثار المرسوم الملكي، عدل بموجبه لبعض الدفعات ثم توقفت عملية التصحيح كون الموضوع شائكا جدا.

حلول إغلاق الملف

قدم المهتمون بملف حقوق المعلمين والمعلمات بعض الحلول لإغلاق ذلك الملف، تبدأ بإعطاء المعلمين والمعلمات درجاتهم الوظيفية المستحقة نظاما، باحتسابه الدرجة الأولى لأول سنة تم تعيينه معلما بالوزارة، واحتساب سنوات العمل على "البنود" المختلفة، إضافة إلى صرف الفروقات المالية للمستويات والدرجات الوظيفية المستحقة منذ السنة الأولى لالتحاق المعلم والمعلمة بالوظيفة التعليمية. وأوضحوا أن احتساب البنود لكافة المعلمين والمعلمات يكلف نحو "مليار ونصف المليار"، فيما تقدر حل مشكلة الدرجة المستحقة نظاما بنحو " 3مليارات ونصف المليار"، فيما تنهى مشكلة الفروقات المالية للدرجات المستحقة بنحو "23 مليارا".

الشرطة تبحث المتهم.. ومشرف الخدمات الطبية بالوزارة يطمئن على الحالة

تحقيقات معاق جدة: عامل أجنبي اعتدى عليه ضرباً ولاذ بالفرار

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م

http://sabq.org/cDIqde

سلطان السلمي- سبق– جدة:

كشفت نتائج تحقيقات الاعتداء على معاق عشريني في تأهيل جدة عن اتهام عامل أجنبي بضرب المعاق، والهروب من الموقع منذ الأسبوع الماضي.

وأكد لـ"سبق" عبدالله آل طاوي، المدير العام بفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة، أن نتائج التحقيق من قِبل اللجنة المشكَّلة في متابعة ملابسات حادثة الاعتداء الجسدي الذي طال المعاق سلطان الشهري داخل مركز التأهيل الشامل خلال الأسبوع الماضي بيّنت أن من اعتدى عليه هو أحد العمالة الأجنبية التي تعمل بالمركز.

وأشار إلى أن العامل لم يحضر منذ يوم الاثنين الماضي، وتم مخاطبة الشركة التابع لها بذلك، مبيناً أنه على ضوء ذلك تم تقديم خطاب إلى محافظ جدة وإلى الجهات الأمنية لتوقيف حسابه ومنعه من السفر حتى يتم القبض عليه، وتحويله إلى هيئة التحقيق والادعاء العام .

وبيّن آل طاوي أن المشرف العام على خدمات إدارة التأهيل الطبية والتعليم سيزور الحالة الاطمئنان على صحتها.

الجدير بالذكر أنه خلال الأسبوعين الماضيين تعرض نزيلان بمركز التأهيل الشامل بجدة إلى اعتداءات جسدية، تسببت في كدمات وخدوش، أحدهما معاق لم يتجاوز العقد الثاني من العمر، والآخر معاق خمسيني.

أزمة اللاجئين السوريين بين أوروبا ومجلس التعاون

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=28124

عبدالعزيز العويشق

في نيويورك يطرح بعضُ المسؤولين الأوروبيين موضوع اللاجئين السوريين، الذين ضاقت أوروبا ذرعا باستقبال الأعداد القليلة منهم التي طلبت اللجوء إليها. فبهدف تحويل الأنظار عن إجراءاتهم المتشددة بحق اللاجئين، وفشلهم في التوصل إلى اتفاق لتوزيع اللاجئين على الدول الأعضاء، بدأ هؤلاء المسؤولون بتوجيه اللوم نحو الدول "الغنية" الأخرى، مثل دول مجلس التعاون، مُدّعين أنها لم تقم بواجبها حيال اللاجئين.

لم يكلّف هؤلاء المسؤولون أنفسهم عناء التحقّق من صحة تلك التهم، التي رددها بعض الصحفيين دون تمحيص.

ومن الواضح جليّاً سبب شعور أوروبا بالذنب، ومحاولتها إلقاء تهمة التقصير على الآخرين، فالقوارب الأوروبية تطارد اللاجئين في مياه البحر المتوسط لمنعهم من الوصول إلى موانئها، وحرس الحدود في بعض الدول الأوروبية لا يتورع عن استخدام العنف لمنعهم من الدخول، ومئات اللاجئين يموتون في عرض البحر أو الطريق إلى أوروبا بسبب إغلاق الأبواب أمامهم. ولم يُخفِ بعضُ القادة الأوروبيين عُنصريتهم تجاه أولئك اللاجئين، وأغلبيتهم مسلمون. فكان أكثرهم صراحة (فيكتور أوربان) رئيس وزراء المجر، الذي قال إنهم يهددون الأسس المسيحية لأوروبا وثقافتها المسيحية، ثم أمر ببناء سور طوله 175 كيلومتراً على امتداد حدود المجر مع صربيا لـ"إبقاء أوروبا مسيحية"، حسب قوله. وأحرج أوربان بذلك القادة المعتدلين في أوروبا، خاصة بعد أن ظهر بعض قادة الاتحاد الأوروبي مع أوربان، فعلى سبيل المثال وقف "دونالد تسك"، رئيس المجلس الأوروبي، الذي يمثل قادة الاتحاد الأوروبي، إلى جانب أوربان في بروكسل ليشكره على "تأمين حدود أوروبا". و"تسك" هو الذي خطب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الأسبوع موزعاً التهم على الدول الأخرى.

وفي الوقت نفسه، فشل الاتحاد الأوروبي في التوصل إلى اتفاق لاستيعاب اللاجئين في دول الاتحاد، ففي الاجتماع الثالث الذي عقده المجلس الأوروبي لهذا الغرض في بروكسل في 23 سبتمبر، ناقش وزراء الداخلية الأوروبيون خطة لتوزيع 120 ألف لاجئ، هي الحد الأقصى الذي يرون أنه يمكن استيعابه في أوروبا، ولكن عدداً من الدول عارضتها بشدة، مثل المجر، وجمهورية التشيك، وسلوفاكيا، ورومانيا، ويُعتقد أن الخطة ستواجه عقبات قانونية عديدة ستمنع تنفيذها، في تلك الدول وغيرها.

ألمانيا على وجه الخصوص خالفت هذا التيار وأقرت خطة لاستيعاب مئات الآلاف من اللاجئين، لأسباب اقتصادية وتاريخية، تعود لتجربتها أيام النازية.

وفي خضم هذا النقاش، يلمح المتحدثون الأوروبيون أحياناً ويصرّحون أحياناً أخرى بما يزعمونه من تقصير من جانب دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، مدّعين أنها لم تقم بما هو مطلوب منها، على الرغم من قُربها جُغرافياً من سورية.

دفعت هذه الاتهامات دول المجلس إلى إصدار بيان في نيويورك يوم الأحد الماضي (27 سبتمبر) أوضحت فيه ما قدمته للاجئين السوريين منذ اندلاع الأزمة السورية في مارس 2011. وفقاً للبيان، استقبلت دول المجلس حوالي 2.8 مليون مواطن سوري، حرصت على عدم التعامل معهم كلاجئين، فلم تضعهم في مخيمات معزولة، وأتاحت لهم حرية الحركة والتنقل، ومنحت لمن أراد البقاء منهم في دول المجلس الإقامة وفق القانون، بكل ما يترتب على ذلك من حقوق في الرعاية الصحية المجانية والانخراط في سوق العمل، والتحاق الطلبة بمدارس التعليم العام مجاناً، ومنعت ترحيل من انتهت عقود عملهم، وسمحت للعاملين السوريين فيها باستقدام أسرهم من سورية ومخيمات اللاجئين، وخصصت للطلبة السوريين مقاعد مجانية في التعليم الجامعي.

وفيما يتعلق بالمساعدات المالية، استضافت الكويت ثلاثة مؤتمرات دولية في 2013، و2014، و2015، لحشد الموارد المالية للمساعدات الإنسانية للشعب السوري، وكان إجمالي التعهدات التي قُدّمت من مختلف الدول في المؤتمرات الثلاثة 7.6 مليارات دولار.

وقدمت دول المجلس منذ عام 2011 مساعدات مالية للاجئين والمهجرين والنازحين السوريين، من خلال مؤتمرات المانحين في الكويت وخارجها، من القطاع الحكومي والمؤسسات الخيرية، بلغت حتى الآن 4.3 مليارات دولار تم تقديمها مباشرة أو عن طريق المنظمات الدولية والوطنية.

وبالإضافة إلى المساعدات المالية، قدمت دول المجلس مساعدات عينية تشمل بناء المدارس لأطفال اللاجئين، وتقديم المواد الغذائية والخدمات الصحية والسكن، بما في ذلك إقامة مستشفيات ميدانية وعيادات تخصصية في مخيمات اللاجئين والمعابر الحدودية، تقدم الرعاية الطبية للاجئين واللقاحات والعلاجات الوقائية، والعمليات الجراحية والإخلاء الطبي.

وفيما تستمر في تقديم المساعدات للأشقاء السوريين، دعت دول المجلس في بيانها الذي صدر في نيويورك، وخلال اجتماعاتها مع الدول والمجموعات الأخرى على هامش الدورة الـ70 للجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى أن يتحمّل المجتمع الدولي مسؤولياته كاملة تجاههم بتقديم مساعدات سخية لهم في أماكن اللجوء خارج سورية ومناطق النزوح داخلها. ولكن الحل الجذري لهذه المشكلة لن يتم إلا بحل للأزمة السورية يتيح لهم العودة إلى ديارهم. ويقوم هذا الحل على مبادئ جنيف1، برحيل بشار الأسد وتشكيل سلطة انتقالية ذات صلاحيات كاملة يقرر من خلالها الشعب السوري مستقبل بلاده.

معلم تحت التهديد!

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.al-madina.com/node/634318

عبد الله منور الجميلي

أمس وبمناسبة اليوم العالمي لـ (الـمُـعَـلّـم) الذي يوافق سنوياً الـ (الخامس من أكتوبر) كان الحديث عن أهمية إعداده وتطوير قدراته بالبرامج التطبيقية الحديثة وليس بالمؤتمرات، وكذا إعطائه حقوقه، ومنها: تَـسْـكِـيْـنه على الدرجات الوظيفية التي يستحقها، مع إعادة النظر في رواتبه وبدلاته أسوة بالـدّول المتقدمة!

أيضاً وللدّور الرئيس لـ (المعلم) في بناء جيل المستقبل فحَـقّـه على مجتمعه التقدير المعنوي المبني على الاحترام والتسهيلات والتخفيضات في خَـدَمَـات مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة من خلال (بطاقة المُـعَـلِّـم)، التي تصدرها (جمعيته) التي أرفع الصّـوت بسرعة إطلاقها أسوة بهيئة الصحفيين وجمعية المهندسين وغيرهما!

وفي الجانب المعنوي وهذا مهم وهَـام وأهَـمّ لابد من (عَـودة هيبة المُـعَـلِّـم المفقودة)، وحمايته من الـبَـطش الـجَـسَـدي أو اللفظي الذي يرتكبه بعض أولياء الأمور، وكذلك تسلط فئة من الإداريين، فالأعوام السابقة رَصَـدت لنا أحداثاً مؤسفة في هذا الميدان!!

وأذكر بهذه المناسبة حكاية أكدها لي أحَد طلاب الثانوية في المدينة المنورة، يقول: انتقلت مدرستنا إلى مبناها الحكومي الجديد، ولم يَنْتِه اليوم الأول إلا وقَد قام ثُلّة من الطلاب المشاغبين بِلَيّ أجنحة المَرَاوح في القاعات الدراسية، أما زعيمهم فَوَضَع بصمته بِسَكْب قارورة حِبْر على أحد جوانب المبنى!!

سَألته: وهل عُوقِب أولئك المجرمون؟! فكانت إجابته: كلّ مَن في المدرسة يخاف منهم، ويخشى انتقامهم الذي أقَلّه وأبسطه تخريب السيارات، وقد يَصِل للتهديد بِدَسّ المخدرات في مركبات المدرسين!!

وهنا في ظِلّ القانون الذي يُشَدّد على أنّ المُعَلِّم ليس من حقه الدِفَاع عن نفسه أمام تهور أحد الطلاب إلا حين يُلقِيْهِ أرضاً لاتستغربوا تلك المقاطع المصورة التي تَرصد حماقات الطلاب المشاغبين تجاه معلميهم ومدارسهم وكتبهم؛ فمن أمِن العقوبة أساء الأدب!

أخيراً الاحتفال بيوم المعلم ليس مجرد كلمات أو مؤتمرات أو شعارات، بل يومٌ ينادي بدقة اختياره، وتطويره مهنياً وفكرياً ومعرفياً وتقنياً، وكذا إعطائه حقوقه كافة وصناعة حمايته وهيبته الضائعة بالتشريعات والعقوبات المشددة التي ستخلق بالتأكيد بيئة تعليمية ناجحة، وشباباً يُسهمون في بناء وطنهم ومجتمعهم!

الانتخابات البلدية

استبعاد 6922 ناخباً بجدة وإضافة21 مرشحاً

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.al-madina.com/node/634305

سعد آل منيع - جدة

استبعدت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية بمحافظة جدة 6922 ناخبا لوجود أخطاء وعدم اكتمال المسوغات المطلوبة، بالإضافة إلى تنقلهم بين الدوائر وتغيير محل الإقامة، كما تم إضافة 21 مرشحا بعد المراجعة والتدقيق في البيانات المرفقة.

وقال المتحدث الإعلامي للانتخابات البلدية بمحافظة جدة، سعود التويم، قال: «إجمالي الناخبين في الدورة السابقة بلغ 91,547 ناخبا، وتم تسجيل 26,248 ناخبا ليصبح العدد الإجمالي 117,795 ناخبا، ولكن بعد التدقيق في الأوراق ومراجعتها تم استبعاد 3554 ناخبا لوجود أخطاء وعدم اكتمال المسوغات المطلوبة واستبعاد 3368 ناخبا أيضًا بسبب تغيير السكن وعدم إلغاء تسجيله السابق في الدائرة مقر سكنه ليصبح بذلك عدد من تم استبعادهم 6922 ناخبًا.

وأضاف التويم: «بالنسبة لعدد المرشحين والمرشحات في الدورة الثالثة فتم الإعلان عن تسجيل 464 مرشحًا، ولكن بعد المراجعة والتحقيق والتدقيق في البيانات المرفقة من المحافظات التابعة لمدينة جدة وجد أن العدد 485 مرشحا ليتم إضافة 21 مرشحا.

وأشار إلى أن اللجنة المحلية للانتخابات البلدية بمحافظة جدة، بدأت في استقبال تلقي طلبات تراخيص الحملات الانتخابية لمرشحي ومرشحات المجالس البلدية في دورتها الثالثة، والذين أُعلنت أسماؤهم ضمن القائمة الأولية للمرشحين يوم الأسبوع الماضي، حيث تم تحديد مدة 15 يومًا فقط لتسلُّم طلبات التراخيص، على أن تسلم لهم بعد إعلان القائمة النهائية للمرشحين بتاريخ 17 صفر 1437 هـ المقبل.

وأكد أن المادة الثانية من لائحة الحملات الانتخابية تقضي بعدم جواز تنفيذ أي حملة انتخابية قبل الحصول على ترخيص من اللجنة المحلية للانتخابات بالمنطقة، مضيفا أن الانتخابات البلدية تسير وفق الجدول الزمني المعتمد.

وأوضح أنه تم تخصيص مكاتب لمنح التراخيص للحملة الانتخابية في مقر أمانة جدة وبلديات المحافظات التابعة لها وستعمل على فترتين صباحية ومسائية مع تخصيص موظفين مؤهلين لهذه العملية، ولفت إلى أنه على الراغبين التقدم للتراخيص من خلال هذه المكاتب أو مكاتب الخدمات المساندة في البلديات، إضافة إلى ضرورة أن يقدم المرشح أو المرشحة برنامجه الانتخابي وخطته الإعلانية لتتم دراستها والموافقة عليها حسب الدليل الإجرائي لتراخيص الحملات الانتخابية ومراقبة الحملات.

وقال: إنه بإمكان جميع المرشحين والمرشحات الرجوع لموقع انتخاب www.intekhab.gov.sa للحصول على معلومات إضافية وشاملة، لافتًا إلى أن المدة المحدد للتقدم على التراخيص 15 يومًا من تاريخ وضع القوائم الانتخابية.

إعلان المرشحين على موقع الأمانة يخالف التعليمات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151006/Con20151006800564.htm

أحمد السلمي (جدة)

ردت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية في محافظة جدة على المرشحين الذين انتقدوا عدم نشر القائمة الأولية للمرشحين على الموقع الالكتروني لأمانة المحافظة، حيث قال المتحدث الرسمي للجنة سعود التويم إن اعلان أسماء المرشحين في هذه المرحلة على موقع الأمانة مخالف لتعليمات وزارة الشؤون البلدية والقروية.

وأشار التويم الى أن تعليمات الوزارة تقضي بنشر القائمة الأولية للمرشحين في مقار الدوائر والمراكز الانتخابية التي تفتح أبوابها يوميا ما بين الساعة الخامسة عصرا والثامنة مساء ما عدا يوم الجمعة، لإطلاع الذين تقدموا بترشيحاتهم على الأسماء الواردة في القائمة.

وكان عدد من المرشحين قالوا في تصريحات لـ«عكاظ» إنهم لا يعلمون حتى الآن ما اذا كانت أسماؤهم وردت في القائمة الأولية، مشيرين الى أن المراكز الانتخابية التي راجعوها وجدوها مغلقة الأبواب. وطالبوا بنشر أسماء المرشحين على موقع أمانة جدة.

26 مرشحاً يتنافسون على عضوية بلدي ضباء

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151006/Con20151006800445.htm

محمد المويلحي (ضباء)

أعلنت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية بمنطقة تبوك أسماء 26 مرشحا ومرشحة يتنافسون على الفوز بعضوية المجلس البلدي في محافظة ضباء، وهم: إبراهيم راشد سالم الكشر، إبراهيم طويلع محمد الحويطي، أحمد حسين عبدالله الحويطي، أحمد حمود حامد القرعاني، أمل فهمي محمود البوق، حصة سعد محمد القصير، دخيل الله حسن سلامه الدقيقي، سالم سليمان محمد الحويطي، سالم علي عودة العرادي، سامي علي سليمان الحويطي، سليمان هليل سلامه الطقيقي، سمير سليمان حمود الجيش الطقيقي، صالح فريج سليمان الحويطي، صلاح سلامه عودة بن ناجم، عبد الرحمن محمود أحمد المهدي، عبد الغني إبراهيم محمود العبيدان، عبد الله حسن سلامه الطقيقي، عبدالله سمران عيد الحويطي، عبدالله محمد عبدالله العلي، عطاف محمد محمود العريني، عيد سالم فريج المشهوري الحويطي، متعب جمعة محمد الحويطي، محمد سليمان عطا الله الحويطي، محمد طويلع محمد القرعاني الحويطي، محمد علي محمد بديوي، وهبة حماد محمد الفقير.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بدء إصدار تراخيص حملات المرشحين في بعض المناطق

274مرشحا ومرشحة للانتخابات البلدية في الطائف

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
https://www.aleqt.com/2015/10/06/article_995972.html

ماجد «الاقتصادية» من الرياض

دعت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية في أمانة محافظة الطائف في دورتها الثالثة المرشحين والمرشحات، الواردة أسماؤهم ضمن قائمة المرشحين الأولية، والبالغ عددهم 274 مرشحاً ومرشحة، الراغبين في الحصول على تراخيص الحملات الانتخابية، التقدم بطلب الترخيص عن طريق الفريق الإعلامي في اللجنة المحلية للانتخابات البلدية، في مبنى الأمانة في النسيم (رجال) ، ومكتب الخدمات النسائية المساندة (نساء.(

وحددت للمرشحين والمرشحات في المحافظات والمراكز التابعة، التقدم لمكاتب الخدمات المساندة (رجال ، نساء)، في البلديات المرتبطة التي ينتمي لها المرشح أو المرشحة.

وأهاب المهندس محمد بن عبد الرحمن المخرج أمين الطائف رئيس اللجنة المحلية للانتخابات البلدية، بالراغبين من المرشحين مراجعة الفريق الإعلامي للانتخابات البلدية، ليتمكنوا من بدء واستكمال إجراءات الحصول على التراخيص اللازمة لحملاتهم الانتخابية، وفقاً للائحة الحملات الانتخابية للدورة الجديدة، التي تنص المادة الثانية فيها على أنه لا يجوز تنفيذ أي حملة انتخابية قبل الحصول على ترخيص من قبل اللجنة المحلية، ولن يتم تسليم التراخيص إلا للمرشحين والمرشحات الواردة أسماؤهم في القائمة النهائية للمرشحين، التي ستعلن الأحد 17 صفر المقبل إن شاء الله.

وكانت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية في محافظة الطائف قد أعلنت القائمة الأولية لأسماء المرشحين والمرشحات، في جميع مراكز الانتخابات في الطائف والمحافظات والمراكزالتابعة (تربة، رنية، الخرمة، المويه، ميسان، بني سعد، المحاني، قيا، القريع بني مالك، ظلم)، وبلغ عددهم 274 مرشحا ومرشحة.

وفي السياق ذاته، تواصل اللجنة المحلية للانتخابات في الأحساء، أعمالها في تلقي طلبات تراخيص الحملات الانتخابية لمرشحي ومرشحات المجالس البلدية في دورتها الثالثة، الذين أعلنت أسماؤهم ضمن القائمة الأولية للمرشحين، حيث تم تحديد مدة 15 يوماً فقط لاستلام طلبات التراخيص، على أن تُسلم لهم بعد إعلان القائمة النهائية للمرشحين في 17 صفر 1437هـ المقبل.

وأوضح خالد بن محمد بووشل المنسق الإعلامي في اللجنة رئيس فريق الإعلام والتوعية، أنه تم تحديد مقر اللجنة المحلية في الأمانة لاستقبال المرشحين والإدارة النسائية للمرشحات، وفيما يخص التقديم على تراخيص الحملات الإعلامية في (يبرين، البطحاء، سلوى)، فيتم التقديم عليه لدى مندوب اللجنة المحلية في كل بلدية، وللمرشحات مندوبة اللجنة المحلية في المركز الانتخابي الذي تم التسجيل فيه.

وأشار إلى أن أي مرشح أو مرشحة لم يحصل على التراخيص اللازمة للحملة الانتخابية، سيعد مخالفاً وسيعرض نفسه للعقوبات، التي قد تصل إلى الاستبعاد من الانتخابات إذا أقام حملة غير مرخصة.

يذكر أن الإحصاءات النهائية للجنة المحلية للانتخابات في الأحساء، تضمنت تسجيل 122 مرشحًا و 44 مرشحة.

من جهة أخرى، أعلنت اللجنة المحلية للانتخابات في منطقة تبوك، عن قائمة المرشحين الأولية في محافظة أملج وعددهم 32 مرشحا ومرشحة، يتنافسون على ثمانية مقاعد، حيث يمثل هذا العدد ثلثي مقاعد المجلس البلدي للمحافظة، الذي يبلغ 12 مقعدا حسب لائحة المجالس البلدية في دورتها الثالثة. فيما بلغ عدد الناخبين الذين يحق لهم التصويت في الإقتراع االذي حدد له الأول من شهر ربيع الأول القادم، 5139 ناخبا وناخبة.

كما استقبلت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية في منطقة الجوف مرشحي المجالس البلدية في المنطقة، الراغبين في الحصول على تراخيص الحملات الإعلانية والإعلامية لهم، التي تعد شرطاً أساسياً للترويج للمرشح وفق ثلاثة أنواع من التراخيص المختلفة.

وقال المهندس عجب بن عبدالله القحطاني رئيس اللجنة المحلية للانتخابات البلدية أمين منطقة الجوف، إن الفريق الإعلامي في اللجنة الإعلامية للانتخابات في الجوف والمكلفين بمهام التراخيص، بدأوا استقبال المرشحين لاستخراج التراخيص للحملات الإعلانية الإعلامية التي حددت خلال 15 يوماً منذ السابع عشر من شهر ذي الحجة، بحسب البرنامج الزمني المعتمد.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

سرطان الفساد وعلاقته بالفقر

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
https://www.aleqt.com/2015/10/06/article_995961.html

سري موليانى إندراواتي

استبعدت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية بمحافظة جدة 6922 ناخبا لوجود أخطاء وعدم اكتمال المسوغات المطلوبة، بالإضافة إلى تنقلهم بين الدوائر وتغيير محل الإقامة، كما تم إضافة 21 مرشحا بعد المراجعة والتدقيق في البيانات المرفقة. في عام 1996، حينما كان جيم وولفنسون رئيسا لمجموعة البنك الدولي، أعلن أن "سرطان الفساد" يجب مكافحته بالقدر نفسه الذي نكافح به الفقر والجوع والمرض. ومع أن البحوث الجديدة تظهر أن ضعف المؤسسات العامة وتشوه السياسات الاقتصادية هما حاضنة ممارسات الفساد، فإن الكثيرين يشعرون أن الفساد ليس مشكلة اقتصادية بل سياسية. ومن الأفضل تركها للحكومات لا لخبراء التنمية.

ولكن حجة وولفنسون كانت مقنعة وبسيطة للغاية: يجب علينا مكافحة الفساد لأنه يؤدي إلى تحويل الموارد من الفقراء إلى الأغنياء، ويزيد من تكاليف إدارة منشآت الأعمال، ويشوه النفقات العامة، وينفر المستثمرين الأجانب. وأخيرا وصف الفساد بأنه عقبة كأداء في طريق تحقيق تنمية سليمة ومنصفة. ومع هذا التركيز على الشفافية والمساءلة، أصبحت مكافحة الفساد والحاجة إلى الإدارة الرشيدة جزءا من أجندة البنك الدولي للتنمية. وبعد مرور قرابة 20 عاما، قد يكون من الصعب تقدير مدى أهمية هذه اللحظة.

واليوم نعلم أنه من الممكن إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك خلال حياتنا. ولكننا نعلم أيضا أنه سيكون أمرا محفوفا بالصعاب، حافلا بالتحديات. وسيتطلب ذلك أيضا أن تفعل كل البلدان ما في وسعها في كل مجال من مجالات التنمية سواء في الصحة أو التعليم أو الطاقة أو أي مجال آخر تغطيه أهداف التنمية المستدامة الجديدة السبعة عشر. ومن بين هذه الأهداف في قائمة الجيل التالي للتنمية الهدف 16: الذي يحثنا على "النهوض بمجتمعات عادلة مسالمة وشاملة للجميع لا تقصي أحدا" من خلال بناء "مؤسسات فعالة وقابلة للمساءلة وشاملة للجميع على كل المستويات."

ويريد الناس في كل مكان إدارة عامة عادلة، وأحياء آمنة، والوصول في شفافية إلى العدالة. لكن سلامة الإدارة ليست مفيدة في حد ذاتها، وإنما لأنها أيضا لبنة أساسية من لبنات التنمية. ولا يمكنك إيجاد هذه اللبنة في غياب اللبنات الأخرى.

ونعلم من خبرات عملنا في مجموعة البنك الدولي أنه يوجد ترابط قوي وإيجابي بين نوعية المؤسسات ورخاء بلد ما.

ومن ناحية أخرى، يضعف سوء الإدارة المزمن والفساد من معنويات المواطنين ويقوض ثقتهم بالدولة. ويعمق الفساد من الفقر إذ يصبح الفقراء أكثر عرضة للاستغلال وممارسات الرشوة في مقابل الحصول على خدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم. وآثار الفساد شخصية ومدمرة. ويجد الناس أنفسهم محصورين في دوامة الفقر أو عالقين في شرك لا فكاك منه يحول دون إطلاق كامل طاقاتهم. ولهذا كان من الضروري بناء ثقة المواطنين للتشجيع على نمو يشمل الجميع بمكاسبه.

وقد تعلمنا الكثير منذ أصبحت الإدارة الرشيدة جزءا من أجندة التنمية حتى لو لم تكن حلا سحريا لكل المشكلات.

إن العلنية والشفافية في إعداد الميزانية، مثلا، تؤدي إلى تحسين نواتج التنمية. ولكن إحداث أثر حقيقي يتطلب أن يشارك المواطنون في العملية: ويجب تضمين مطالبهم وإخضاع واضعي السياسات للمساءلة أمامهم. فهذا على القدر نفسه من الأهمية التي تتمتع بها الرقابة على تطبيق الميزانية من جانب مؤسسات المساءلة الرسمية. ويؤدي وجود عملية مفتوحة إلى زيادة الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة، وفي الوقت نفسه بناء الثقة بين المواطنين وحكوماتهم.

وفي جنوب إفريقيا، على سبيل المثال، أدى الاستخدام الفعال لبيانات الموازنة من جانب منظمات المجتمع المدني إلى زيادة المخصصات لمنح إعالة الطفل.

وتشير كل الدراسات إلى حقيقة أن التشاركية في إعداد الموازنة تسهم في تحقيق مكاسب إنمائية: تراجع وفيات الأطفال الرضع في البرازيل، واتساع نطاق تغطية الخدمات الأساسية في الهند، وتحسن توجيه برامج الحماية الاجتماعية في المكسيك.

وهناك مجال حيوي آخر هو المشتريات الحكومية، فحتى تنجز الحكومات أهم أولوياتها، سواء كانت بناء الطرق والسدود، أو توفير الأدوية في المستشفيات والكتب في المدارس، فإنه يجب في العادة إتمام نوع من المعاملات المالية الكبيرة. وبالنظر إلى ضخامة الأموال التي تنطوي عليها مثل هذه المعاملات – التي تراوح في العادة من 15 إلى 25 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للبلد المعني- فإن المشتريات العامة في العادة تكون عرضة لممارسات الفساد. ولذلك فإن إصلاح نظام المشتريات العامة قد يوفر المال ويساعد على تقديم الخدمات بسرعة أكبر وهو ما يبني ثقة المواطنين ويرفع معنوياتهم.

وفي تونس، عمل البنك الدولي مع الحكومة لتطبيق نظام جديد للمشتريات الإلكترونية أدى إلى زيادة نسبة التعاقدات التي يتم إنجازها في أقل من 120 يوما من 7 في المائة إلى 40 في المائة.

وفي بعض الأحيان يتعلق الأمر بمجرد التعرف على هوية المواطنين. وفي بنجلادش، كما هو الحال في بلدان كثيرة، يتعسر مع غياب وثائق الهوية القانونية فتح حسابات مصرفية، أو تسجيل ملكية الأرض، أو تسلم مدفوعات المساعدات الاجتماعية. وقد عملنا مع الحكومة لزيادة عدد المواطنين الذين لديهم وثائق هوية من نحو 10 في المائة قبل عشر سنوات إلى نحو 85 في المائة اليوم. ويستطيع الناس اليوم الحصول على الخدمات دون الاضطرار إلى اتباع إجراءات مطولة لإثبات وجودهم.

ويطلق على الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة "هدف الشعب". ومن المفيد ملاحظة أن شيئا ضروريا لمكافحة الفقر سيكون متضمنا في صميم هذا الهدف وهو حق كل فرد في الاعتراف بهويته ومعاملته معاملة عادلة وفي التعبير عن رأيه في مستقبل بلاده.

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء
22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151006/Cartoon201510066649.htm

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء
22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor